

الزواج العرفي

المشكلة والحل

والزواج السري ونكاح المتعة
والزواج العرفي عند المسيحية
وزواج المسيار

عبد رب النبي علي الجارحي

دار الروضة للنشر والتوزيع

القاهرة، ص ب ٤٤٤٧ فاكس: ٥١١٠٤١٨

يطلب من رمز بريدي: ١١٥١١

مركز توزيع الكتب الإسلامي

٢ درب الأتراك خلف جامع الأزهر

ت ٥١٤٣٦١١

نافذتك على الفكر الإسلامي

العزى والعالمي بما تقدم لك

سه روائع الكتب التي تجمع بين

الأصالة والمعاصرة في مختلف المجالات

ببرها ويرف عليها سالى الرضى

جميع الحقوق محفوظة الناشر



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله فاطر السموات والأرض خالق الأزواج كلها مما نعلم وما لا نعلم ، أحمدده سبحانه حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه بما هو أهله على ما أسبغ علينا - من جزيل نعمائه وآلامه .

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه واتباعه ، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين . وبعد .. ،
" فلقد ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن الذى أوشك على الأفول ظاهرة غريبة على المجتمع المصرى ، واستشرت فى أوساط وشرائح معينه من هذا المجتمع ، ألا وهى ظاهرة الزواج العرفى . " (١)

" إن قضية الزواج العرفى اقتربت من أن تكون كارثة أخلاقية وتشريعية وإجتماعية لما تخلفه من آثار خطيرة على طبيعة ومستقبل هذه العلاقة بين المتزوجين بهذه الطريقة .
وزداد الاحساس بخطرها عندما أوشكت أن تكون من طبائع الأشياء بين طلاب وطالبات الجامعات . " (٢)

" والزواج سنة دينية ، وأمرب نفسى ، وضرورة إجتماعية يتوقف عليها بقاء النوع ، وخلود الأثر ، وتنظيم الغريزة ، واستقرار العاطفة وإستمرار الحياة ، وحين يهمل الناس هذه السنة فإن الذى ينجم عن هذا الإهمال أمور كبيرة الخطر منها :
الإحراف الخلقى والسلوك الشاذ ، وشيوع الجريمة ، وإضطراب الأمن فى المجتمع حين يطلق البعض الآخر العنان لغرائزه . "

ولاريب ان هذا الموضوع يعتبر أمس شئ بحياة الناس وبالمجتمع الذى يعيشون فيه منذ خلقوا إلى أن تقوم الساعة . " (٣)

وإن غاية الزواج حسبما قرر القرآن الكريم ، أمر نفسى واجتماعى وهو بهذه المثابة - إحدى آيات الله الكونية الباهرة ، وفى ذلك جاء قوله تعالى :

(١) انظر : الزواج العرفى / الهادى السعيد عرفة . - المنصورة : جامعة المنصورة ، ١٩٦٧م ، ص ٢ .

(٢) مجلة منبر الإسلام س ٥٦ ، ع (٢) صفر ١٤١٨هـ - يونيه - يوليو ١٩٩٧م .

(٣) منهج السنة فى الزواج / محمد الأحمدي أبوالنور . - القاهرة : مكتبة دار السلام ، ١٩٩٢م .

{ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة
ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون }^(١)

وإذا كانت الأسرة دعامة الأمة، فإن الزواج عماد الأسرة، به تنشأ وتتكون وفي مهاده
تحبو وتتطور، ومن غذائه الروحي والماضى تنمو وتتهدب ومن دوحته الباسقة تتفتح
براعم سلالة جديدة من البنين والبنات، تدرج فى المهد حيناً، ثم تخرج إلى الحياة رويداً
، لتؤدى رسالتها، وتتحمل مسؤوليتها، وتأخذ نوبتها فى طريق الآباء والأجداد، ومن هذه
البراعم الناشئة تتفرع أواصر القرابة والرحم، وتمتد هنا وهناك لتظلل برواقها مجتمعاً
فسيح الجوانب متشابك المصالح .

" وأما الزواج العرفى فهو الزواج الذى لا يكتب فى الوثيقة الرسمية التى بيد المأنون
وقد تصحبه توصية الشهود بالكتمان وبذلك يكون من زواج السر، وربما لا تصحبه توصية
بالكتمان فيأخذ اسم الزواج العرفى، وقد يعلم به غير الشهود من الأهل والأقارب والجيران،
وهو عقد قد استكمل الأركان والشروط المعتمدة فى صحة العقد الذى كان معهوداً عند
المسلمين إلى عهد قريب . وقد كان الضمير الإيمانى كافياً عند الطرفين فى الاعتراف به،
وفى القيام بحقوقه الشرعية على الوجه الذى يقضى به الشرع ويتطلبه الإيمان .

وظل الأمر كذلك بين المسلمين من مبدأ التشريع إلى أن رأى أولياء الأمر أن ميزان
الإيمان فى كثير من القلوب قد خف، وإن الضمير الإيمانى فى بعض الناس قد ذبل . وقد
رأى المشرع المصرى - حفظاً للأسر، وصوناً للحياة الزوجية والاعراض من هذا التلاعب
- أن دعاوى الزوجية لا تسمع إلا إذا كانت الزوجية ثابتة بورقة رسمية، وبذلك التشريع
صار الذين يقدمون على الزواج العرفى، ويلحقهم شئ من آثاره السيئة هم وحدهم الذين
يتحملون تبعات ما يتعرضون له من هذه الآثار"^(٢) .

وقد تناولت وسائل الإعلام هذه الظاهرة، وخاصة المجلات النسائية ومجلات الأسرة
والمجلات

الاجتماعية والمجلات الإسلامية، بصورة جعلتها تظهر على السطح بعد أن كانت خافية،
وتبدو معالمها بعد أن كانت تدور فى السر وراء جدران معينة لأخفاء أغراضها ودوافعها

(١) سورة الروم : ٢١ .
(٢) الفناوى / محمود شلتوت . - القاهرة : دار القلم ، د.ت ، ص ٢٧٠

قدر الامكان ،وقد أوفت وسائل الإعلام بالغرض وهو ابراز هذه الظاهرة على الساحة بعد أن كانت مطمورة ، وإظهارها بعد ان كانت مستورة .

وقد حاولت وسائل الإعلام أن تستقصى أسبابها ودوافعها وتحيط بأبعادها ومراميها وأن تبحث عن حكمها الشرعى فأجرت لقاءات مع بعض حالات ممن تزوجن بهذه الطريقة ، كما التقت مع بعض الأساتذة المتخصصين فى مجال الشريعة الإسلامية والقانون وعلم النفس والاجتماع فى محاولة منها للوصول إلى معالجة هذه الظاهرة ..

ومما يذكر أن هذا البحث قد أعد للإشتراك فى مسابقة " وقف الفجرى ١٩٩٨م بعنوان : " الزواج العرفى : " المشكلة والحل " .

وهذه المسابقة تقام سنوياً لخدمة الدعوة والفقہ الإسلامى .

ولقد عقدت العزم على أن أتناول هذه الظاهرة بالبحث والدراسة مستقراً ومستقصياً ومتتبّعاً أسبابها وعوامل ظهورها ، باحثاً عن حكمها الشرعى مستعرضاً آثارها محاولاً الوصول إلى طرق ووسائل علاجها أو الحد منها فطوفت الكثير من المكتبات الكبرى للحصول على مراجع لهذه الظاهرة بالإضافة إلى مكتبات الجامعات ، ودار الكتب المصرية ، وحصلت على بعض الندوات التى عقدت لهذا الغرض " فجمعت تقريباً كل ماكتب مؤخراً فى وسائل الإعلام وكتب الأحوال الشخصية، وكل ما صدر من فتاوى شرعية ... الخ .

فجاءت هذه الدراسة كما يلى :-

مقدمة وستة فصول وخاتمة .

الفصل الأول : بيان حقيقة الزواج المشروع : وتعريفه لغة وإصطلاحاً وحكمه الشرعى وأهمية عقد الزواج ومقومات وجوده (أركانه وشروطه) .

الفصل الثانى : الزواج العرفى : تعريفه وخصائصه وحكمه الشرعى اجتماعياً ونفسياً وقانونياً .

الفصل الثالث : أسباب وعوامل ظهور الزواج العرفى وإنتشاره قانونياً وإقتصادياً وإجتماعياً وأخلاقياً .

الفصل الرابع : أضرار الزواج العرفى : مشكلاته وآثاره - صور الزواج الأخرى ، والفتاوى المعاصرة فى الزواج العرفى .

الفصل الخامس : فى إثبات الزواج العرفى شرعاً وقانوناً ، وإثبات النسب والطلاق وصيغ دعاوى الزواج العرفى .

الفصل السادس : وسائل علاج ظاهرة الزواج العرفى : الوسائل الاجتماعية والتربوية والإعلامية والتشريعية والقانونية .

الفصل السابع : الزواج فى الشريعة المسيحية : تعريف الزواج ومميزات الزواج المسيحى ومقدمات الزواج : الخطبة وشروط انعقادها والاعلان عنها وآثارها .

وانعقاد الزواج المسيحى وشروطه الشكلية والموضوعية وآثاره وانحلال الزواج .

الفصل الثامن : فى حالات الزواج العرفى فى المسيحية : الناحية الشرعية للعقد الكنسى والناحية القانونية للعقد الكنسى - والحد من هذه الظاهرة - وصيغ العقد الكنسى (محضر عقد الزواج) .

ونتائج البحث والخاتمة .

مراجع البحث وقائمة المحتويات .

ورغم ما بذلت فى هذا البحث من جهد أحتسبه عند الله سبحانه وتعالى فى جمع المادة العلمية وذلك لقلّة المراجع التى تناولت ظاهرة الزواج العرفى مما جعلنى أجمعها من بطون كتب الأحوال الشخصية والفقه وعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون بالإضافة إلى الندوات التى عقدت فى كلية دار العلوم ، وكلية التجارة - جامعة القاهرة .

وأخيراً لا أدعى أن هذا البحث سليم من العيوب والهفوات ، فمن ذا الذى يسلم عمله من الزلات وينجو من الهفوات ... فالعصمة لله وحده ، له الحمد فى الأولى والآخرة ، وهو الذى أحسن كل شئ صنعا .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يلهمنا السداد فى أعمالنا والصواب فى أقوالنا ، وان يجنبنا جميعاً العثار ، فهو الموفق الهادى إلى سواء السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

عبد رب النبى على أبو السعود الجارحى
باحث أول -مركز السيرة والسنة
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الفصل الأول

بيان حقيقة الزواج المشروع

المبحث الأول : حقيقة الزواج

المطلب الأول : تعريف الزواج :-

إذا بحثنا عن تعريف دقيق للزواج لتعذر علينا أن نجد ذلك التعريف الجامع المانع الذي يحقق ما ينبغي أن تكون عليه التعاريف من الدقة والضبط .

أولاً : ويقصد بالزواج من حيث اللغة معان عديدة منها :-

١ - الاقتران :

يقال : زوج الشيء وزوجه إليه : قرنه ، وكل شينين اقترن أحدهما بالآخر - شكليين كاتا أو نقيضين - فهما زوجان ، قال تعالى : { **وزوجناهم بحور عين** } ^(١) أى وجعلنا لهم قرينات صالحات ، وزوجات حسانا من الحور العين ^(٢) . وقال تعالى : { **أو يزوجهم ذكوانا وإناثا** } ^(٣) . أى يقرنهم ^(٤) .

٢ - التماثل والتناظر :

قال تعالى : { **احشروا الذين ظلموا وأزواجهم** } ^(٥) . معناه : ونظراءهم وضرباءهم ^(٦) قال شريك عن سماك ، عن النعمان ، قال : سمعت عمر يقول : (احشروا الذين ظلموا وأزواجهم) قال : أشباههم ، يجيء أصحاب الزنا مع أصحاب الزنا ، وأصحاب الربا مع أصحاب الربا ، وأصحاب الخمر مع أصحاب الخمر ^(٧) .

وقد روى في تفسير الآية عن مجاهد بالمعنى الأول قال : أزواجهم : قرنائهم ^(٨) .

وفى معنى النظر والشبيه يقال : عندى من هذا أزواج ، أى أمثال ، وله زوجان من الخفاف ، أى كل واحد منهما نظير صاحبه ، وقيل للرجل والمرأة : زوجان لأنهما قد تناسبا بعقد النكاح .

(١) سورة الطور : ٢٠ . (٢) تفسير ابن كثير : ١٤١/٤ . (٣) سورة الشعوى : ٥٠ . (٤) لسان المرئب : ١١٧/٣ .

(٥) سورة الصافات : ٢٢ (٦) لسان العرب : ١١٧/٣ . (٧) تفسير ابن كثير : ٤/٤ . (٨) المرجع السابق : ٤/٤ .

٣ - الأزواج : يقال : تزوج القوم وازدوجوا : تزوج بعضهم بعضا ، وامرأة مزوج : كثيرة التزوج - والتزوج والتزواج والمزاوجة بمعنى ازدوج الكلام وتزوج : أشبه بعضه بعضا في السجع أو الوزن (١).

٤ - النكاح :

قال تعالى : { فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها } (٢) . أى أنكحناك إياها . وقال صلى الله عليه وسلم [من استطاع منكم الباءة فليتزوج] (٣).

والعرب تقول : تزوج فى بنى فلان : أى نكح فيهم ، وتقول : تزوج امرأة وزوجه إياها ، وزوجه بها : أنكحها إياها (٤) .

قال الأزهري : وأصل النكاح فى كلام العرب : الوطء ، وقيل للتزوج نكاح لأنه سبب الوطء ، يقال : نكح الأرض : ونكح النعاس عينه : أصابها ، وقال الزجاجي : " النكاح فى كلام العرب : الوطء والعقد جميعا ، قال : وموضع " نكح " فى كلام العرب للزوم الشيء الشيء راكبا عليه ، فإذا قالوا : نكح فلان فلانة ينكحها نكحا ونكاحا أرادوا : تزوجها . وقال ابن فارس والجوهري وغيرهما من أهل اللغة : النكاح الوطء ، وقد يكون : العقد ، ويقال نكحتها ، ونكحت هى : تزوجت ، وأنكحته : زوجته وهى ناكح : أى ذات زوج ، واستنكحها : تزوجها .

وروى عن معاوية : لست بنكح طلقة أى كثير التزوج والطلاق ، وفى نكح بمعنى تزوج قال الأعشى :

ولا تقرين جارة إن سرها *** عليك حرام فاتكحن أو تأبدا

وقد أفاد أبو الحسن بن فارس أن النكاح لم يرد فى القرآن إلا للتزوج سوى قوله تعالى : { وابنلوا البناتى حتى إذا بلغوا النكاح } (٥) فان المراد به : الحلم ، والله أعلم (٦).

(١) لسان العرب : ١١٧/٣ .

(٢) سورة الأحزاب : ٣٧ .

(٣) راجع : فتح البارى ٤٨/٩ ، وشرح النووى على مسلم ١٧١/٩ .

(٤) متفق عليه .

(٥) أنظر : منهج السنة فى الزواج / محمد الامدى أبو النور ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٦) سورة النساء : (٦) .

ثانياً : الزواج فى الاصطلاح الشرعى :

والزواج فى عرف المحدثين والفقهاء يراد به النكاح بمعنى العلاقة الناشئة بين زوجين بعقد شرعى يستوفى شرائطه وأركانه كالولى والصداق ، والشاهدين العدلين ويتم بإيجاب وقبول .^(١)

أو " هو العقد الذى يعطى لكل واحد من الرجل والمرأة حق الإستمتاع بالأخر مدى الحياة على الوجه المشروع "^(٢)

وأهم أغراض الزواج من هذا التعريف هو إمتلاك المتعة المتبادلة بين العاقدين وذلك بالطريق الشرعى وبالأسلوب القويم الحلال وفى ذلك قال سبحانه وتعالى :

{ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ... }^(٣)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يامعشر الشباب [من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج]^(٤)

ويمكن أن نخرج من هذه التعاريف بتعريف يبرز خصائص هذا العقد فنعرفه بأنه :

عقد وضعه الشارع ليفيد بطريق الأصالة إختصاص الرجل بالتمتع بامرأة لم يمنع موانع شرعى من العقد عليها ، وحل الاستمتاع بها .^(٥)

المطلب الثانى :حكمة تشريع الزواج :

شرع الله العظيم الحكيم الزواج لحكم كثيرة وأغراض نبيلة أهمها ماأتى :

١- عمران الكون وازدهاره :

لايعمر الكون ولايزدهر إلا بالزواج لهذا شرع الله الزواج كوسيلة للتناسل وحث ودعا إليه .

يقول الله سبحانه وتعالى :

(١) أنظر : منهج السنة فى الزواج / محمد الأحمدي أبو النور . - القاهرة : دار السلام ، ١٩٩٢م ، ص ٢٥ .

(٢) أنظر : الوجيز فى أحكام الأسرة/ عبد المجيد مطلوب . - القاهرة : معهد الدراسات الإسلامية ، ١٩٩٥م ، ص ٨

(٣) سورة الروم : (٢١) (٤) متفق عليه (٥) أنظر : أحكام الأسرة / محمد مصطفى شلبى ، ص ٣٠

{ وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم } (١)

ويقول : { فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع } (٢)

ويقول صلى الله عليه سلم : " يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء " (٣)

كما نهى عليه الصلاة والسلام عن زواج العقيم : فقال : " تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة " (٤)

٢- راحة الرجل والمرأة :

ففى الزواج يجد كل من الزوجين الأَسْبَابَ بِصاحبه والإسْتِراحةَ إليه ، والاستعانة به فى هذه الحياة التى لا تخلو من متاعب يحس كل منهما أن له مودة صاحبه كاملة ورحمته موفورة .

فالتزويج عندما يعود من مشاق عمله ومتاعب الحياة الدنيا يجد فى بيت الزوجية انسبا وبهجة وراحة لضميره ، والزوجة بعد اطمئنانها إلى الزوج الذى يكده للحصول على رزقها ومتاع أولادها تأخذ نفسها جادة

فى إدارة شئون المنزل ، ويتطلبه الأولاد من عناية ورعاية مما يوافق طبعها وغرائزها وراحة لضميرها .

يقول الله تعالى : { ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة } (٥) .

٣ - الأسرة هى اللبنة الأولى فى بناء المجتمع إذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسدت المجتمع . ولما كان الزواج أساس بنائها نرى الشارع الحكيم يشرع الزواج ويحث عليه لتتأسر الأسرة قوية محاطة بما يقيها ويحفظها ، فبالزواج ينشأ الأولاد كل منهم فى أحضان أبيه وينمو فى ظل أسرته ويظل كذلك حتى يبلغ أشده ويجد من يلجأ إليه عند الحاجة والشدة ، فخور بآبائه لأسرته التى أنجبته ، ليس مشردا لا يعرف له أب ولا أهلا وليس عالة على المجتمع الذى يضيق كل منهما بالآخر .

(٣) رواه البخارى فى كتاب الصوم ومسلم فى كتاب النكاح

(١) سورة النور : (٣٢) (٢) سورة النساء : (٣)

(٤) رواه الترمذى / نكاح / ١١ / (٥) سورة الروم : ٢١ .

٤ - حفظ الأنساب من الإختلاط :

الإسلام دعا أن ينسب كل إنسان لأبيه ، قال تعالى : { أَمْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ } (١) ونسبة الإنسان إلى أبيه لا تكون إلا بالزواج وإلا ساءت أحوالهم وشاعت الفاحشة فى محيطهم واختلطت أنسابهم وامت الفوضى بين ظهرانيهم وعندئذ يتحطم المجتمع وينهار بنياته مما يحول دون عمار الكون وازدهاره . فالزواج نظام إلهى شرعه الله لخير المجتمع الإنسانى وسعادة أفرادهِ فى إقامة دعائم الأسرة على أكمل وأبدع نظام .

وإذا ادعى البعض أن الزواج قد يكون مصدرا للخصومات والشقاق وتبادل الكيد والأضرار ، فليس هذا أن الزواج غير صالح وإنما منشؤه إساءة الأزواج إستعمال هذا النظام وعدم سيرهم على سنن الدين فكانت الزوجية مصدر شقائهم .

ولو أن الحياة الزوجية قامت على أساس ما شرعه الله من حسن الاختيار والمعاشرة وقيام كل من الزوجين بواجبه ما كانت مصدر نزاع أو شقاق (٢).

المطلب الثالث : الحكم الشرعى للزواج

يختلف الحكم الشرعى للزواج باختلاف حال المكلف ، تبعا لقدرته على الزواج أو عجزه منه ، ومدى رغبته منه ، ولذلك يقرر الفقهاء أن الزواج تعترية الأحكام الشرعية التكليفية الخمسة ، وفقا لمذهب الجمهور أو السنة وفقا لمذهب الحنفية ويتضح ذلك فيما يلى :-

أولا : تارة يكون الزواج فرضا ، إذا كان الراغب فيه قادرا على الزواج ومطالبه آمنا على نفسه من ظلم زوجته إذا تزوج ، متيقنا من الوقوع فى معصية الزنا إذا لم يتزوج .

وإنما كان الزواج فرضا فى هذه الحالة ، لأن الزنا حرام ومنهى عنه ، ولا يمكن إجتنبه إلا بالزواج ، ومن القواعد الشرعية الأصولية المقررة أن ما لا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضا ، فالزواج هنا يكون فرضا لا لذاته بل لغيره لأن ترك الزنا لازم فكان ما أدى

(١) سورة الأحزاب : ٥٠ .

(٢) انظر : الوجيز فى أحكام الأسرة الإسلامية / عبد المجيد مطلوب . - القاهرة : معهد الدراسات الإسلامية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

ص (٨-١١) .

إليه وهو الزواج لازما أيضا (١).

ثانياً: يكون الزواج واجبا إذا كان الراغب فيه قادرا عليه ، أما على نفسه من ظلم الزوجة ، خائفا على نفسه من الوقوع فى معصية الزنا إذا لم يتزوج خوفا لا يصل إلى درجة التحقق واليقين .

ثالثاً: يكون الزواج حراما ، إذا لم يكن الراغب فيه قادرا على الزواج ، متيقنا من ظلم زوجته والإضرار بها إذا تزوج .

وإنما كان الزواج حراما فى هذه الحالة لأن كل ما يقضى إلى الحرام يكون حراما ، والظلم حرام فيكون الزواج حراما .

رابعا: يكون الزواج مكروها إذا كان يغلب على ظنه أنه سيعظم زوجته فى المعاشرة الزوجية إذا تزوج .

خامسا: يكون الزواج مباحا إذا كان الراغب فيه معتدل الطبيعة ، لا يخاف الوقوع فى الزنا لو لم يتزوج ، ولا يخاف ظلم زوجته لو تزوج . وهذا هو الأعم الأغلب من أحوال المكلفين ، أما الأحوال الأخرى فهى أحوال عارضة ، تختص ببعض الناس إذا توافرت شروطها على نحو ما أسلفنا (٢).

وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة فى المشهور عندهم وبعض فقهاء الشافعية إلى أن الزواج فى حال الاعتدال يكون مندوبا ، أو سنة أو مستحبا ، ولقد استدل هؤلاء على مذهبه بما يلى :-

١ - أن القرآن الكريم أمر به فى كثير من الآيات مثل قوله تعالى : { فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع } (٣). وقوله تعالى : { وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ... } (٤).

لكن الأمر هنا مصروف عن ظاهرة وهو الوجوب لوجود قرينة ، فالآية الأولى مسوقة لبيان العدد المباح للتزوج به من النساء ، فلو قلنا أنها للإيجاب للزم أن يكون العدد الوارد

(١) انظر : الفقه المقارن للأحوال الشخصية / بدران أبو العينين ، ص ١٥ . - الفقه الإسلامى وأدلته / وهبه الزحلى ج ٧/ص ٢٩-٣٠ .

- الأحوال الشخصية والتشريع الإسلامى / أحمد الغندور ، ص ٤٢ . - أحكام عقد الزواج / رمضان الشرباصى ، ص ٢٢ .

(٢) انظر : تبیین الحقائق / للزليلى : ج ٢/ص ٩٥ ، وفتح القدير / ابن الهمام ج ٢/٣٤٢ . (٣) سورة النساء : ٣ .

(٤) سورة النور : ٣٢ .

فيها واجبا وهو ما لم يقل به أحد ، والآية الثابتة : الأمر فيها مصروف عن الوجوب بقول النبي صلى الله عليه وسلم : [إن من سنتنا النكاح] كما أنها مسوقة لبيان أن الفقر لا يصلح أن يكون مانعا من الزواج .

٢ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صرح بأن الزواج سنته في حديث الرهط الثلاثة قلل صلى الله عليه وسلم : [لكنى أصوم وأفطر وأنام وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني] ^(١).

٣ - أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وداوم على الزواج وتزوج أصحابه رضوان الله عليهم وداوموا على الزواج .

٤ - كما أنه لم يؤثر أن النبي صلى الله عليه وسلم ألزم كل فرد من القادرين على الزواج أو توعده بالعقاب على تركه كما هو الشأن بالنسبة للفرائض الأخرى ، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح فيه بأن النكاح من سنة هذه الأمة حيث قال : [وإن من سنتنا النكاح] ولذا فإن الراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ^(٢) .

(١) رواه مسلم : نكاح ٥ ومسند أحمد بن حنبل نكاح ١٥٨/٣ . (٢) راجع معنى المحتاج ج ٣ ، ص ٢١١ ، والفقه الإسلامي وأدلته / وهبه الزحيلي ج ٧/ص ٣٤ .

المبحث الثاني : أهمية عقد الزواج ومقومات وجوده

المطلب الأول : أهمية عقد الزواج في نظر الشرع :

لم يحظ عقد من العقود الشرعية بمثل ما حظى به عقد الزواج من الشارع جل وعلا ، وعنايته بهذا العقد لأنه عقد عظيم الخطر ، جليل المقصد ، شريف الغاية ، فهو عقد يغاير سائر العقود الشرعية الأخرى ، فهو ليس عقد تملك لعين أو منفعة كعقد البيع أو الإيجار ، بل هو عهد وثيق وميثاق غليظ بين زوجين يرتبطان به ارتباطا وثيقا مدى الحياة غالبا ولذا وصفه الله تعالى بأنه ميثاق غليظ حيث قال تعالى : { **وإن أردتم إستبدال زوج مكان زوج وآتيتهم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا ، وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا** } (١) .

كما أن هذا العقد يتعلق بذات الانسان وكيان المجتمع ، وبناء الأسرة فبهذا العقد تنشأ الروابط بين الأسر بالمصاهرة والتوالد وتتوثق الصلات وتولد أسرة جديدة تقدم أجيالا تعبد الله تعالى وتوحده فيكثر عدد الأمة فتقوى على أعدائها ويرتفع شأنها ، وتقوم بدورها الذى أراده الله لها من عمارة الأرض .

كما أنه يرد على أشرف ما يحرص عليه الإنسان بعد دينه وعقيدته وهو عرضه وشرفه ونسبه ، ولذلك كان لابد من تدخل الشارع فيه مباشرة فيبين أحكامه وفصلها من حين التفكير فيه إلى إنتهائه بالانفصال أو الموت لكل هذا اهتم به الشارع إهتماماً عظيماً لم يحظ به عقد آخر من العقود الشرعية ويتمثل إهتمام الشارع بهذا العقد فيما يلي : —
أولاً : أن الشارع جعل لهذا العقد مقدمات لها أحكامها وتفصيلها الشرعية وعلى قائمة هذه المقدمات الخطبة التى نظمت أحكامها وفصلت تفصيلا .

ثانياً : أن الشارع بين تفصيلا المحرمات من النساء ، ومن يحل للتزوج بهن ومن لا يحل ، وأنواع المحرمات بنصوص قطعيته لا تحتمل إجتهدا أو تأويلا .

ثالثاً : أن الشارع بين حقوق كل من الزوجين وواجباته تجاه الآخر كما أوجب الشارع المهر والنفقة للزوجة كحق مالى يجب لها بالعقد ، أو بالدخول بها (٢) .

(١) النساء : ٢٠ - ٢١ . (٢) راجع أحكام عقد الزواج / رمضان الشرباصى ص ١٦ .

رابعاً: جعل الشارع الحكيم الزواج نعمة من نعمه على عباده ، وآية من آياته فى خلقه وكونه ، قال تعالى : { ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم ينفكرون } (١) .

خامساً: حث الشارع على اعتبار الدين هو أساس اختيار كل من الزوجين للآخر ، فحث الرجل على اختيار المرأة ذات الدين والخلق الحسن والمنبت الطيب ، روى أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : [تتكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك] (٢) .

وحت المرأة وأولياءها على اختيار الرجل الصالح التقى وإن كان فقيراً قال تعالى : { وانكموا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم } (٣) .

وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : [إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأتكوه ألا تفعلوا تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير] (٤) .

سادساً: أمر الشارع الحكيم كلا من الزوجين بحسن العشرة طوال حياتهما الزوجية قال تعالى : { وعاشروهن بالمعروف ، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فى خبيراً كثيراً } (٤) .

سابعاً: أرشد الشارع الكريم الزوجين إلى طرق علاج ما قد يحدث بينهما من خلاف أو انشقاق فقال تعالى فيما يتعلق بنشوز الزوجة : { واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن وأهروهن فى المضاجع وأضربوهن ، فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، إن الله كان علياً كبيراً } (٥) .

وقال تعالى فيما يتعلق بالشفاق بين الزوجين : { وإن خفتن شفاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ، إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما ، إن الله كان عليماً خبيراً } (٦) .

(١) سورة الروم : ٢١ .
(٢) متفق عليه - بلوغ المرام ص ٢٤ .
(٣) سورة النور : ٣٢ .
(٤) نيل الأوطار / للشوكلى ج ٦ / ص ١٢٦ .
(٥) سورة النساء : ١٩ .
(٦) سورة النساء : ٣٤ .

ثامنا : نظم الشارع طريقة انتهاء عقد الزواج وحل عقده إذا استحكمت شقة الخلاف بين الزوجين ، وتعذر استمرار الحياة الزوجية بينهما ، كما نظم الآثار المترتبة على الانفصال من عده ونفقة ومؤخر صداق وحقوق للأولاد ، على نحو مفصل في كتاب الله تعالى وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم (١) .

المطلب الثاني : مقومات وجود عقد الزواج

المقصود بمقومات عقد الزواج هنا مجموعة الأركان والشروط اللازم توافرها في هذا العقد .

الفرع الأول : أركان الزواج :

الركن لغة : هو ما يتوقف قيام الشيء ويعتبر جزء من حقيقته . لكل عقد عدة أركان يقوم عليها ، ولعقد الزواج أربعة أركان : الأول ، والثاني منها هما العاقدان (الزوج والزوجة) والثالث هو المعقود عليه ويتمثل في حل إستمتاع كلا العاقدين ببعضهما ، أما الركن الرابع من أركان عقد الزواج فهو صيغة إتمام العقد والتي تتمثل في الإيجاب والقبول .

الإيجاب :-

وهو ما يصدر أولا عن أحد العاقدين بهدف إنشاء العقد .

القبول :-

وهو ما يصدر ثانيا عن العاقد الثاني للدلالة على موافقته بما قرره الأول في إيجابه .
والعبرة في تمييز الإيجاب عن القبول - بصرف النظر عن تلقيه - أن الإرادة الصادرة أولا يطلق عليها إيجابا ، أما الإرادة الصادرة ثانيا فتسمى قبولا لإتصافها على القول الأول والمسمى بالإيجاب .

وبصرف النظر عن إصدار الإيجاب هل كان الزوج أو الزوجة أو وليها أو وكيلها . فيجوز أن يصدر الإيجاب من الزوج قائلا زوجيني نفسك أو تزوجتك ، وعليه يكون القبول واردا من الزوجة بصيغة زوجتك نفسى أو قبلت زواجك ، والعكس بالعكس .

كيفية تحقق الإيجاب والقبول في عقد الزواج :-

قد يتم الإيجاب والقبول لفظاً أو إشارة أو كتابة ، فإن كان لفظاً فيجب فيه مراعاة عدة ضوابط بعضها في حروفه ، والبعض الآخر في صيغته ، من حيث الحروف لا يشترط في قبول لفظاً معيناً فيستوى كل لفظ يعبر عن الموافقة والرضا مثل قبلت أو وافقت أو رضيت وما إلى ذلك .

أما الإيجاب ففيه خلافاً فقهاً فقد إتفق الشافعية والمالكية والحنابلة على أن الإيجاب لا بد أن يكون بلفظ النكاح أو الزواج ومشتقاتها مثال زوجتك أو زوجيني أو أنكحتك وما إلى ذلك ، فقد أثبتوا رأيهم هذا بأن الزواج له جلاله وخطره وأثاره المترتبة عليه كثيرة من حل الإستمتاع وثبوت الأسباب . واتفقوا إلى إنه يجب التمسك بالألفاظ الواردة عن الزواج في نصوص القرآن الكريم فقد قال الله تعالى : { **فانكحوا ما طاب لكم من النساء** } (١) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج] .

أما الحنفية فقد قالوا أن الإيجاب يصح أن يكون بلفظ الزواج أو النكاح ، ويصح أن يكون بغيره من الألفاظ التي قد تؤدي نفس المعنى متى وجدت القرينة التي تثبت أن معنى اللفظ يدل على الزواج .

والرأي الراجح فيما سبق هو رأي الحنفية .

من حيث الصيغة فيجب أن يكون كلا من الإيجاب والقبول بصيغة الماضي ، ومثال ذلك إيجاب المرأة قاتلة زوجتك نفسى ويكون قبول الرجل فلفظه وأنا قبلت لأن صيغة الماضي تنشئ حقاً (وهو العقد) في الحال وهذا الوضع لم يكن حاصلًا قبل ذلك .

ويجوز أيضاً أن يكون الإيجاب بصيغة المضارع والقبول بصيغة الماضي ، شريطة وجود قرينة تدل على إرادة العاقدين لإنشاء العقد في الحال مع نفي كون هذه الصيغة وعداً بالزواج . والقرينة المراد وجودها قد تتمثل في دعوة بعض الأشخاص لحضور مجلس هذا العقد ، وبعدم وجودها لا ينعقد الزواج بل يكون ذلك وعداً بالزواج .

(١) سورة النساء : ٣٥ .